

نظام التقاعد المدني

١٣٩٣ هـ

بسم الله تعالى

نحن محمد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٦) و (٢٠) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم

الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ١٤٢٧٧/١٠/٢٢ هـ .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٦) وتاريخ ١٤٢٨١/٢/١٩ هـ الصادر بالموافقة على

نظام التقاعد المدني .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٦) وتاريخ ١٤٢٩٣/٧/٢٤ هـ .

رسمنا بما هو آت :-

أولاً - الموافقة على نظام التقاعد المدني بالصيغة المرفقة بهذا .

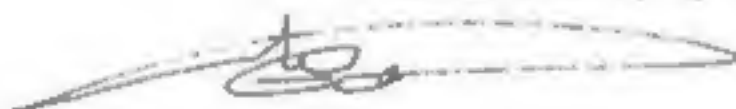
ثانياً - باستثناء الرسوم الملكي رقم (٢/م) وتاريخ ١٤٢٩١/١/٢٦ هـ يلغى هذا النظام

مصدراً من أنظمة وقرارات خاصة بنظام التقاعد للموظفين المدنيين .

ثالثاً - ينفذ هذا النظام اعتباراً من ١٤٢٩٣/٧/١ هـ .

رابعاً - على نائبي رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء كل فيما يخصه

تنفيذ أمرنا هذا ...



قرار رقم ٩٩٩ تاريخ ١٤/٤/١٤١٢هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على مشروع نظام التقاعد المدني ومذكرته الايضاحية المرفوعة رقم ١٤١٢/٧/٧
سوفيز المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٤١٢/٧/٧ تاريخ ١٤١٢/٧/٧هـ

بقراره ما يأتي

- اولا (الموافقة على مشروع نظام التقاعد المدني ومذكرته الايضاحية بالصيغة المرفقة لهذا ، والعمل بموجبه اعتبارا من ١٤١٢/٧/١هـ
- ثانيا (وقد نظم مشروع رسوم ملكي بذلك موته مرفقة لهذا .
- ولما ذكر حيدر .

الغائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



نظام التقاعد المدني

القسم الأول الأول

التعاريف

المادة الاولى : يقصد بالاعطالات الآتية - حيث وردت في النظام - المعاني العرفية بها هنا :-

الوسط : من تخطيطه بالدولة والهيئات العامة علاقة لائحة لها صفة الدوام ، ويشمل هذا اللفظ الموظف والمستخدم ، كما يدل على تعيينه الوزير ، ونوابهم وشاغلي المرتبة الستة .

الهيئة العامة : كل شخص اداري له نية مالية مستقلة ويشمل هذا المصطلحها ويشملها المؤسسات العامة والبلديات واي مؤسسة ينعى نظامها على مجموعة متضمنها النظام للتأهل المدني .

مجلس الإدارة : مجلس إدارة صندوق النظام .

المندوب : مندوب الاتحاد البدني .

البيولوجية، ملاحظة عايات النظام،

التقاعد : الموظف الذي انتهت خدمته.

المادة
البلغ الذي يصرّف شهريا بموجب هذا النظام للشعاع والستعين
منه.

الكفاءة: تبلغ القطوع الذي يصرف بموجب هذا النظام للتقاعد .

صاحب السائق: السائق الذي تفرقه معاني بموجب هذا النظام ويحمل هذا اللسان
الموظف الذي توفي وتفرقه معاني بموجب هذا النظام.

الاستمق : الشخص الذي تقرره معاني بسبب قرايته من صاحب المعاني ، وتفسر
الالفاظ الواردة في التعاريف بمعانيها المعروفة بها في هذه السادة
كما يتصل لفظ الذكر الموحى ولفظ الفرد الجمع عالم يقتض السبب في
غير ذلك .

الفصل الثاني

الخاضعون للنظام

المادة الثانية: تسمى احكام هذا النظام على جميع المواطنين السعوديين الدخيلين المعينين

مجلس الوزراء

على مراتب في المراتب العامة للدولة او مناصبات الهيئات العامة، على انه اذا شغل الموظف اكثر من مرتبة من هذه المراتب فلا تسرى في هذه احكام هذا النظام الا بالمرتبة للموظفة ذات المراتب الأكبر.

ولا تسرى احكام هذا النظام على من يشغل مرتبة وزير من لهن مناصبات شهرية عند شغلهم هذه المرتبة الا اذا اختاروا التنازل عن المنصب الشهري لقاء الانتفاع بمزايا هذا النظام.

الفصل الثالث

ادارة النظام بالصندوق

المادة الثالثة: للصندوق ذمة مالية مستقلة، وتديره - وفقا لاحكام هذا النظام - مصلحة معاشات التقاعد، وهي مصلحة مستقلة تتول من الصندوق وترتبط اداريا بوزارة المالية والاقتصاد الوطني وستتبعها المالية هي السنة المالية للدولة. ويجوز لمجلس الوزراء بقرار منه أن يعهد للمصلحة المذكورة بتنفيذ أي نظام آخر للنظام.

المادة الرابعة: فيما هذا ما يتعلق بادارة احتياطي اموال الصندوق تخضع مصلحة معاشات التقاعد لنظام الموظفين العام ونظام الاستعداد من، والانظمة المالية المعمول بها في الدولة ويكون لوزير المالية والاقتصاد الوطني في تطبيق هذه الانظمة الصلاحية المقررة للوزير يرأس المصلحة مدير عام ومساعد نائب له في حضوره يقوم مقامه في غيابه وتحدد برئاسة المدير ونائبه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد الوطني يوافق مجلس الادارة على الوجه التالي :-

وزير المالية والاقتصاد الوطني أو من ينوبه

رئيس ديوان الموظفين العام.

معاظم مؤسسة النقد.

مدير عام مصلحة معاشات التقاعد.

أعضاء

اثنان من ذوي الاختصاص العالي احدهما في الادارة والاخر في الاقتصاد.

وهنالك مجلس الادارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة لذلك، ولا يكون انعقاد صعيحا الا بحضور اقلية اعضاء، وتصدر القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين، وتحدد التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

اللائحة المالية لمجلس الوزراء
١٣٧٥

المادة السادسة : يتولى مجلس الإدارة إدارة الصندوق والإشراف على إدارة المصلحة ويتولى نفسه ذلك بمقتضى خاصة الصلاحيات الآتية :-

- ١- الإشراف على تنفيذ هذا النظام وإصدار القواعد التنفيذية له .
- ٢- وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق وإدارة الاستثمار وإصدار القواعد اللازمة لتنفيذ ذلك .
- ٣- إقرار الميزانية السنوية للمصلحة تمهيدا لإصدارها وفق النظام .
- ٤- تعيين مكتب مراجعة حسابات أو أكثر للقيام بأعمال المراجعة الحسابية للمصلحة طبق القواعد المتعارف عليها وتحديد مكافآت .
- ٥- إقرار الحساب الختامي للمصلحة تمهيدا لرفعه لمجلس الوزراء للمصادقة عليه .

المادة السابعة : يكون المدير العام للمصلحة مسؤولا أمام مجلس الإدارة عن سير العمل فيها ، ويحدد

مجلس الإدارة صلاحياته فيما يتعلق بإدارة المصلحة ، واستثمار أموال الصندوق .

المادة الثامنة : يفسر المركز المالي للصندوق مرة كل ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا النظام

بواسطة خبير إكوتاري أو مؤسسة متخصصة في هذا المجال وتتاول الفحص

تقرير التزامات الصندوق القائمة والمستقبلية وتدوين التوازنات السنوية

للمستفيدين من الصندوق مع الحكاميات ، كما يشمل الفحص تقرير الإيرادات

والصروفات في الفترة التالية لإعداد تقرير الفحص التي يحددها مجلس الإدارة

ويتولى مجلس الإدارة دراسة التقرير ثم يرفعه لمجلس الوزراء مشفوا بملاحظات

واقترحاته .

المادة التاسعة : إذا ثبت وجود عجز في الصندوق فتتم تصويته وفق الطريقة التي يحددها مجلس

الإدارة ويوافق عليها مجلس الوزراء ، أما إذا ثبت وجود فائض يسمح بإضافته

مزايا جديدة للمستفيدين فيجوز تقرير ذلك بتوصية من مجلس الإدارة وسوافة من

مجلس الوزراء .

الفصل الرابع

حقائق والتزامات الانظمة السابقة

المادة العاشرة : لا تطرح مصلحة معاشات التقاعد إلا بالمعاشات والمائدات التقاعدية التي تكون

قد استمقت وفقا لأحكام هذا النظام ونظامي التقاعد لعامي ١٣٧٨ و١٣٨٠ هـ أما

المعاشات والتصفوفات التي تكون قد استمقت بموجب أنظمة سابقة لهذه الأنظمة



فتحتل بها وزارة المالية والاقتصاد الوطني أو الهيئة العامة ، حسب الأحوال .
المادة الحادية عشرة : تنتقل الحقوق والالتزامات المترتبة على النظام العادي بالرسوم البلدي
رقم (٦) في ١٩ / ٢ / ١٣٨١ هـ إلى هذا النظام . كما تزداد المعاشات
المستحقة بموجب أنظمة التقاعد المدني والثالثة عند نفاذ هذا النظام
وفقاً لما يأتي :-

بالنسبة لمالك المعاش تزداد الـ (٢٠٠) ريال الأولى من معاشه
بنسبة (٢٠٪) والـ (٢٠٠) ريال الثانية بنسبة (٢٠٪) والثالثة
بنسبة (١٠٪) .

بالنسبة لمجموع الاستحقاقات من صاحب المعاش تزداد الـ (٢٠٠) ريال
الأولى بنسبة (٢٠٪) والـ (٢٠٠) ريال الثانية بنسبة (٢٠٪) والثالثة
بنسبة (٢٠٪) .

على أنه يجب أن لا يتربط على هذه الزيادة تجاوز المعاش أو مجموع الاستحقاقات
من صاحب المعاش ببلغ ألف ريال .

الفصل الخامس

الفصل الطبي

المادة الثانية عشرة : يجوز للمصلحة أن تعرض في أي وقت أي شخص لم يكمل الخمسين من العمر
ويتناول وفقاً لهذا النظام أو أي نظام تقاعد سابق معاشاً بموجب عجزه عن
العمل على من تعيينه من الأطباء لفحصه في سجل أقامته أو أي مكان آخر
يحدده . وإذا امتنع الشخص عن تقديم نفسه للفحص الطبي رغم إعلانه
بخطاب سجل بوجوب ذلك يوقف صرف معاشه حتى يتقدم لذلك الفحص
الطبي . فإذا لم يفعل ذلك خلال شهر من تاريخ إيقاف صرف معاشه
أعلن مرة ثانية بنفس الطريقة . فإذا استمر امتناعه لمدة ستة من تاريخ
الإعلان الثاني أو إذا أظهر الكشف نظام عماد تسوية حالته على أساس
ما كان يستحقه لو كان ترك الخدمة بالاستعفاء ، أما المستعفى إذا كان مستحقاً
من صاحب المعاش فيقطع استحقاقه نهائياً .

الفصل السادس

المصبات الشهرية

المادة الثالثة عشرة : يقطع من الموظف المستعفى بهذا النظام (٩٪) من مرتبه شهرياً . كما

مجلس الوزراء

تتولى وزارة المالية والاقتصاد الوطني أو الهيئة العامة حصة مطابقة لما يوم به الموظف ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني زيادة حصة الحكومة أو الهيئة العامة إذا عيّن للمصلحة أن هذه الحصة لا تكفي لمواجهة التزاماتها .
ويصدر وزير المالية والاقتصاد الوطني بقرار منه الإجراءات الواجب اتباعها فسي تتديد الصصيات والحصة المطابقة .
المادة الرابعة عشرة : تحسب الصصيات وكذا الحصة على أساس كامل المرتب الأساسي ودون الإضافات التي تمنح طيه .

الفصل السابع

المادة الخامسة عشرة :

يحال الموظف على التقاعد حتة عند بلوغه الستين من العمر ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد خدته حتى بلوغه سن الخامسة والستين فقط ويستثنى من ذلك الوزراء والقضاة . وفي الحالات الاستثنائية يجوز تدديد مدة الخدمة بعد سن الخامسة والستين بمرسوم طكي .

المادة السادسة عشرة : مدة الخدمة التي تحسب في التقاعد هي الدد الفعلية التي قضيت فسي احدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا النظام والتي يكون شاطها خاضعا لانظمة التقاعد السابقة بعد استبعاد الدد الآتية :-

- ١- دد الغياب بدون اجازة ، والاجازات التي تمنح للموظف بمسددون مرتب طاهدا الا اجازة السربية والا اجازة الدراسية .
- ٢- مدد كف اليد التي تقرر حرمان الموظف من مرتبه عنها .
- ٣- كسر الشهر في مدة الخدمة .

المادة السابعة عشرة : تدخل مدة الاجارة والاجازة الدراسية بدون مرتب ضمن الدد المعصية فسي التقاعد وتتولى الصصيات المشحقة عنها على أساس كامل مرتب الوظيفة الأصلية يوم بها الموظف المعار شهرها . ويجوز لمجلس الادارة حرمسان الموظف المعار من احتساب الدد التي يتخلف من أداء الصصيات المشحقة عنها ، أما الموظف السجاز للدراسة فيوم بها بعد عودته للخدمة في وظيفته فاضمة كهذا النظام اما دفعة واحدة أو على اقساط شهرية لمدة لا تتجسد و



فترة الاجازة الدراسية ، وللصلة الحق في استيفاء هذه الانقساط في حالة انتهاء خدمة الموظف قبل الوفاة بها من المكافأة دفعة واحدة أو من المعاش الذي يستحق له أو للمستحقين عنه على انقساط شهرية بقدر نسبة (٥ ٪) من المعاش أو مجموع معاشات المستحقين ، وإذا لم يجد الموظف المآز للخدمة فسي وظيفة خاضعة لهذا النظام بسبب راجع اليه فلا تعتبر في تقاعد مدق لا جارة الدراسية .

المادة الثامنة عشرة : يستحق الموظف معاشاً عند نهاية خدمته متى بلغت خدمته المحسوبة في التقاعد (عشا وعشرين سنة) على الأقل ، ويجوز للموظف أن يطلب الاجالة على التقاعد ويحصل على المعاش بعد انقضاء مدة خدمة محسوبة في التقاعد لا تقل عن عشرين سنة ويشرط الموافقة على الاجالة من قبل الجهة المختصة التي تملك حق التعيين لعله ، ومع ذلك فإذا كان انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة أو الفصل بقرار من مجلس الوزراء أو بأمر سام عالم ينص على أن الفصل بسبب تأديب فسيستحق الموظف معاشاً متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في التقاعد (عشا وعشرين سنة) على الأقل . أما الموظف الذي تنتهي خدمته بسبب وفاته أو عجزه أو بلوغه من التقاعد فيستحق معاشاً منها تكن مدة خدمته .

المادة التاسعة عشرة : مع مراعاة احكام الحالات المختلفة المنصوص عليها في هذا النظام يسوى المعاش عن مدة الخدمة بواقع جزء من اربعين جزءاً من متوسط المرتب الشهري في العشرين الاخيرتين وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في التقاعد فليس أن لا يتجاوز المعاش اربعة أضعاف المتوسط المشار اليه ولا يؤثر هذا القيد على وجوب استمرار حكم المعاشات التقاعدية على الموظف طوال مدة خدمته فسي وظيفة خاضعة لاجكام هذا النظام وإذا خفف المرتب أو امتنع مرفعه خلال الضتين الاخيرتين فيحسب المتوسط كما لو كان المرتب يصف كاملاً وإذا قلت مدة الخدمة من سنتين فيحسب المتوسط على أساس كامل الخدمة الفعلية .

المادة العشرون : يسوى معاش الموظف المتوفي أو الضمول من الخدمة بسبب عجزه عن العمل بصورة قطعية على أساس (٤٥ ٪) من مرتبه الشهري الاخير أو على أساس المعاش المستحق من مدة خدمته المحسوبة في التقاعد طبقاً للمادة (١٦) أيهما أكبر .

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٤٨/م) وتاريخ ١٦/٨/١٤٠٣ هـ - انظر التعديلات على النظام .

(٢) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٧٥/م) وتاريخ ٢٦/١٠/١٣٩٦ هـ - انظر التعديلات على النظام .

المادة الحادية والعشرون : يحوى معاش الموظف المتوفى أو الفصول بسبب عجزه من العمل بحصة قطعية إذا كانت الوفاة أو العجز ناتجين من العمل وفي أثناء أداءه على أساس (٤) المراتب الشهري الا غير وتعتبر من الاعاقات أثناء العمل تلك التي تحدث أثناء ذهاب الموظف الى محل أو منطقة عمله أو عودته منه وبغيره من أدائه عليه .

المادة الثانية والعشرون : إذا انتهت خدمة الوزير المعفى في مجلس الوزراء فيسمى معاشه وفقاً لأحدى الطريقتين الآتيتين : أيهما أحسن له :-

١- أن يسط له معاش قدره (٢٥٪) من مرتبه في منصب الوزارة مهما كانت خدمته في هذا المنصب وبها تكفى شغله له بفاف الى هذا المعاش معاش من مدة خدمته في غير منصب الوزارة المصوبة فسي التقاعد بحسب الواقع جزء من أربعين جزءاً من متوسط المرتب الشهري في الصنفين الأخيرتين من هذه المدة .

٢- أن يحوى معاشه من مجموع خدماته المصوبة في التقاعد بما فيها خدماته في منصب الوزارة طبقاً للمواد (١٩ أو ٢٠ أو ٢١) ولا يجوز بأي حال أن يتجاوز معاش الوزير أربعة أضعاف مرتبه في منصب الوزارة

المادة الثالثة والعشرون : فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المواد السابقة إذا انتهت خدمة الموظف فلا يستحق معاشاً وإنما يستحق مكافأة تعسب على أساس (١٤) من المراتب السنوي من كل سنة من سنوات خدمته الطار إليها على أنه إذا كان ترك الخدمة بسبب الاستقالة أو الفصل لسبب تأديبي فتعسب المكافأة وفقاً للنسب الآتية :-

(١٠) من المراتب السنوي من كل سنة مصوبة في التقاعد إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات .

(١١) من المراتب السنوي من كل سنة مصوبة في التقاعد إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات ولم تبلغ المدة التي يستحق فيها معاشاً . فليس أن الموظفين الثلاثي يستلزم لسبب الزواج فتستحق لهن مكافأة تعسب على أساس (١١) من المراتب السنوي من كل سنة من سنوات الخدمة مهما تكن هذه المدة .

حالم تبلغ القدر الذي يستحق الموظف منه معاشاً ويقصد بالمرتبة المستوى
آخر مرتبة شهرى استحقاق الموظف طرورها في اثنين عشر .

الفصل الثامن

الاحتماق من صاحب المعاش

إذا توفي صاحب المعاش فحق للمستحقين منه معاش يقدر المعاش المستحق
له إذا كان ثلاثة فأكثر ، ويقدّر ثلاثة أرباعه إذا كان اثنين ، ويقدر
نصفه إذا كان المستحق واحداً ويوزع المعاش على المستحقين بالتساوي .

المستحقون من صاحب المعاش هم :

الزوجة أو الزوجية والام والاب والابن والبنات وابن بنت الابن الذي توفي نسي
حياته صاحب المعاش ، والأخ والأخت والجد والجدة ، وفيما عدا الزوجية
والابن والبنات فيشترط لاحتماق الشخص ان يكون معتمداً في إعالة طلي
صاحب المعاش عند وفاته ، ويحدد مجلس الادارة بقرار منه متى يحسب
الشخص معتمداً في إعالة طلي صاحب المعاش وأجراءيات اثبات ذلك .

يتطع المعاش المستحق للذكر من الأولاد وأولاد الابن والأخوة إذا بلغوا
من الوحدة والعشرين ، واستثناء ما تقدم يحسب صرف المعاش بالنسبة
الى هؤلاء المستحقين في الأحوال التالية :

١- إذا كان المستحق طالباً في إحدى المدارس الثانوية أو المعالمة
أو ما يناظرها المعترف بها ، بشرط ان يكون الطالب منتظماً
في دراسته غير محروى له المعاش حتى يلوّث من السادسة والعشرين
أو يخرجها إليها القرب .

٢- إذا كان صاحباً بمميز صحي كامل يستحقه من الكسب وثبت ذلك بقرار
من الجهة الطبية المختصة وذلك الى أن يزول المميز .

اعتباراً من تاريخ عقد الزواج يوقف معاش الزوجة والبنات بنت الابن والأخت
إذا تزوجن ، والام إذا تزوجت من غير والد التوفي ، وبما ان الاحتماق
لصاحبه اذا طلقت أو غرقت ، فإذا كانت المستحقه التي طلقت متزوجاً
وقت وفاة صاحب المعاش فبما ان توزيع المعاش باقتراض استحقاقها وقبضت
الرقعة .

المادة الرابعة والعشرون :

المادة الخامسة والعشرون :

المادة السادسة والعشرون :

المادة السابعة والعشرون :



المادة الثالثة والعشرون :

يقتصر صرف المعاش عن صاحب المعاش أو المستحقين إذا عين أو عين نفسه وظائف ثابتة في الحكومة أو كانوا معتمدين فيها كذلك عند وفاة صاحب المعاش بشرط أن يكون راتب الموظف معادلاً للمعاش أو زاداً عليه ، فإذا انقضى الراتب ما يستحقه من معاش أدى إليه الفرق ، على أنه يجوز الجمع بين ما يستحقه أي منهم من المعاش وراتبه الشهري إذا لم يزد مجموعهما على (٤٠٠) ريال ، فإذا زاد عن هذا المدة فنقص المعاش التقاعدي بقدر تلك الزيادة .

المادة التاسعة والعشرون :

لا يجوز لأي مستحق الحصول على أكثر من معاش فإذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش بموجب هذا النظام أو أنظمة التقاعد الأخرى أدى إليه المعاش الأكبر ، على أنه يجوز الجمع بين معاشين أو أكثر إذا لم يزد مجموعهما عن (٣٠٠) ريال شهرياً ، فإذا زاد المجموع عن هذا القدر ينقص المعاش الأخير بالقدر الذي يكمل المجموع المذكور .
وتسري هذه الأحكام على صاحب المعاش الذي يكون مستحقاً من صاحب معاش آخر .

المادة الثلاثون :

إذا سقط أو أوقف نصيب أحد المستحقين لأي سبب كان فلا يؤثر السقوط باقي المستحقين وإنما يصبح حقاً للمستحق على أن لا يقل نصيب من بقى منهم في جميع الحالات من خمسين (٥٠) في المائة من معاش صاحب المعاش فإذا قل عن هذا القدر فيكمل للمباشرين بقدره ويعاد توزيعه عليهم بعدد رؤوسهم فإذا زاد نصيب المستحق الوفوف فيعاد توزيع المعاش على المستحقين الموجودين كالتوزيع بوقف ذلك النصيب .

الفصل التاسع المادة للخدمة

المادة الحادية والثلاثون :

مع عدم الإخلال بما جاء في المادة (٢٨) إذا عاد صاحب المعاش إلى الخدمة في إحدى الوظائف التي ينتفع شغلها بأحكام هذا النظام بوقف صرف معاشه طيلة مدة استغداه ويحاطل عند انتهاء خدمته الأخيرة وفقاً لأحدى الطريقتين التاليتين أيهما الأسخ لخدمة :

- ١- يسوى المعاش على أساس مجموع مدتي خدمته السابقة والأخيرة .
- ٢- يسوى عن مدة الأخيرة معاشاً بها بلغت مدة خدمته وفقاً لأحكام هذا النظام ويضاف إليه المعاش الذي كان يتقاضاه قبل عودته



إلى الخدمة حتى أتم اتمام المعاش السابق قد استحق تطبيقاً لغير نظام التقاعد الذي في تعامل صاحبه عند انتهاء خدمته الخاصة لنظام التقاعد المدني وفقاً للطرفين المتفقين .

المادة الثانية والثلاثون :

الموظف الذي يمارس للخدمة في وظيفة خاصة لا يحكم هذا النظام ويحكمه قد سبق له أن تقاضى معاشاً أو مكافأة أو عائدات تقاعدية في ظل الأنظمة السابقة أو يكون قد تقاضى مكافأة وذلك من مدة خدمة سابقة في ظل هذا النظام يجوز أن تحتجب له هذه المدة في تقاعده بشرط أن يتقدم بطلبه ذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ موافقة الخدمة، ويحتج عليه في هذه الحالة رد ما تقاضاه من تعويضات أو مكافآت أو عائدات من المدة المسمرة احتسابها مرة واحدة في موعد انتهاء ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب أو على أقساط شهرية متساوية نصف من مرتبه لمدة مناظرة للمدة المسمرة احتسابها أو للمدة الباقية لا كماله سن الستين أيهما أقرب ، يبدأ خصم الأقساط من معاشه ابتداءً من التاريخ الذي تحدده لجنة المعاشات ويكون للجنة الحق في الحصول على هذا الأقساط في حالة انتهاء الخدمة قبل الوفاة بما وذلك من المعاش الذي يستحق للموظف ، فإذا استحق الموظف مكافأة خصم منها باقي الأقساط دفعة واحدة ، وفي حالة وفاة الموظف أو صاحب المعاش لا يحق مطالبة الورثة أو المستحقين منه بقية هذه الأقساط .

الفصل الخامس

أحكام عامة وانتقالية

المادة الثالثة والثلاثون :

تدفع وزارة المالية والاقتصاد الوطني أو الهيئات العامة حسب الأحوال من المستفيد من الوجود بين في الخدمة وقت نفاذ هذا النظام الخاصين عند نفاذ الأحكام المنصوص عليها في الباب الثالث من نظام التقاعد المدني الصادر عام ١٣٨١ هـ تدفع عنهم نسبة من مرتباتهم عن عدد شهور السابقة لنفاذ هذا النظام قدرها (٩ ٪) من الذين لم يشتركوا عنهم في نظام التقاعد المدني لعام ١٣٨١ هـ و (٦ ٪) من الذين اشتركوا منهم فيه ، ويتم دفع هذه النسبة بالكمية التي يقرها وزير المالية والاقتصاد الوطني .

ومضى الحكم السابق على موظفي خارج الهيئة أو المستفيد من الذين من قبل نفاذ هذا النظام في وظائف خاصة للباب الثاني من نظام التقاعد



المدني لعام ١٣٤١ اذا كانوا لا يزالون في الخدمة عند نفاذ هذا النظام .

المادة الرابعة والثلاثون :

يعتمد في تقرير سن التقاعد أو المستحق على شهادة الميلاد أو على ما هو مسجل في حفيظة النفوس وفي حالة عدم تعدد هذا الميلاد باليوم والشهر فيعتبر الميلاد في اليوم الأول من الشهر السابع من السنة الهجرية التي ولد فيها .

المادة الخامسة والثلاثون :

يبدأ استحقاق المعاش بالنسبة للتقاعد من اليوم التالي لتاريخ انتهاء خدمته بالنسبة للمستحقين عنه من تاريخ اليوم التالي لتوقيعه .

المادة السادسة والثلاثون :

اذا توفي بعد نفاذ هذا النظام صاحب معاش استحق قبل نفاذه فيما سئل المستحقين عنه وفقاً لأحكام هذا النظام .

المادة السابعة والثلاثون :

لا يجوز الحجز على المعاش الآتية (٢٥) يكون الحجز على المعاش بأسر رئيس مجلس الوزراء اذا كان متعلقاً بدين الحكومة ، أو بحكم قضائي اذا كان متعلقاً بدين الحكومة وفي كل الأحوال يقدم من التفتة على غيره من الدين ، الأحوال الآتية تكون مبنياً في حرمان صاحب المعاش أو المستحق من المعاش :

المادة الثامنة والثلاثون :

١- اذا تجلس بغير الجلسة العربية السعودية .

٢- اذا استخدم في حكومة أو منظمة أجنبية بدون إذن رسمي .

ولا يسرى هذا الحكم على الزوجة غير السعودية أو الزوجة التي تمسك

لجنسيتها غير السعودية بسبب وفاة زوجها .

المادة التاسعة والثلاثون :

كل من أهلي سموه قسماً ببيانات غير صحيحة أو اختلج سموه قسماً من أخطاء الوفاء بالواجب اعطاه في هذا النظام أو لوائحه التنفيذية وترتب على ذلك الحصول على أموال من الصندوق بغير حق أو تسبب سموه قسماً في ذلك سواء كان سموه المستفيد أو غيره وسواء كان موظفاً أو غير موظف . فعليه بغيره لا تتجاوز المبالغ التي تم الحصول عليها بغير حق وذلك بعد أن اخذ من أخصري بعض طلبها في الأنظمة ، وذلك بعد أن اخذ من أخصري بعض طلبها بغير

حسب .

التعديلات التي طرأت على النظام

بسم الله تعالى

باسم جلالة الملك

نحن محمد بن عبد العزيز آل سعود

نائب مجلس الملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على الامر الملكي رقم (١٢٤٧ / أ) وتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٤٢٦ هـ .

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة والمعين من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرسوم

الملك رقم (٣٨) وتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٤٢٧ هـ .

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٢١)

وتاريخ ٢٩ / ٧ / ١٤٢٣ هـ .

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٢٠) وتاريخ ١٢ / ١٠ / ١٤٢٦ هـ .

رسميات هيات :

اولا - تعديل المادة التاسعة عشرة من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٢١) وتاريخ

٢٩ / ٧ / ١٤٢٣ هـ ، بحيث يصبح نصها كالتالي :

(يتم مراجعة احكام المبالغ المختلفة المنصوص عليها في هذا النظام يسرى المالح من صفة

الخدمة بواقع جز من اربعين جز من الرتب الشهري الاخر ، وذلك من كل صفة من مستويات

الخدمة المسجلة في النظام ، على ان لا تتجاوز اربعين صفة) .

ثانيا - يسرى هذا التعديل من تاريخ صدوره .

ثالثا - على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ مرسومنا هذا .



قرار رقم ٧٧٠ / تاريخ ١٢ / ١٠ / ١٤١٦ هـ

إن مجلس الوزراء - هذا -

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا المنشئحة على خاتمة بيان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٢١٩ / ٣ / ك في ١٩ / ١ / ١٤١٦ هـ بشأن المخابرة المتعلقة بدراسة تعديل المادة (١٩) من نظام التقاعد المدني ، وقد بدأ الموضوع بمجلسه الحالي وزير الدولة ورئيس هيئة الرقابة والتحقيق على المادة التاسعة عشرة من نظام التقاعد المدني الذي أدرج عام ١٣٩٣ هـ واقتراحه أن تكون نسبة معاش الوظيف التقاعد على آخر راتب كان يتقاضاه وتم رفع صاحب السوالتكي وزير الدفاع والظفران بهاديه رقم ١٨٩٢ في ١٩ / ٥ / ١٣٩٥ هـ . يترح فيه تعديل بعض مواد نظام الموظفين العام ومن ضمن ذلك تعديل المادة المشار إليها لعله بحيث تكون نسبة المعاش التقاعد للموظف أو المستخدم على أساس الراتب الأخير لا على أساس متوسط المرتب في السنتين الأخيرتين ، وقد أيد هذا الاقتراح معالي رئيس ديوان الموظفين العام بالنسبة بهاديه رقم ١٢ / ١٢ / ١٣٩٥ هـ وأجاب إليه بأنه رأى بأن يتم نسبة المعاش التقاعد من النقد بالا مزيد المعاش التقاعد على أربعة أخماس الراتب .

بمقرر بالسي :-

- ١- تعديل المادة (١٩) من نظام التقاعد المدني الذي أدرج بالمر رقم ١١ / م / ١١ / تاريخ ١٩ / ٧ / ١٣٩٣ هـ بحيث يصبح نصها كالتالي :-
(١) مع مراعاة أحكام الحالات المختلفة المنصوص عليها في هذا النظام يكون المعاش من عدة القاعدات بواقع جزء من أربعة من المرتب الشهري الأخير وذلك من كل سنة من سنوات الخدمة - المعصومة في النظام على أن لا تتجاوز أربعة سنوات - .
 - ٢- تأميم مشروع مرسوم ملكي بذلك صوته موافقة لهذا .
- ولما ذكر حذر ،

بمقرر بالسي :-

نائب رئيس مجلس الوزراء

بسم الله تعالى

نحن محمد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة (٢٠) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٨) وتاريخ

١٢٧٧/١٠/٢٢ هـ

بعد الاطلاع على المادة (١٨) من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢١/٢) وتاريخ

١٢٩٣/٧/٢٩ هـ

بعد الاطلاع على نظام التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٤/٢) وتاريخ ١٢٩٥/١/٥ هـ

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥) وتاريخ ١٤٠٣/٦/٢١ هـ

رسمنا بما هو آت:

أولاً - تعديل المادة (١٨) من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢١/٢) وتاريخ

١٢٩٣/٧/٢٩ هـ بحيث تكون كما يلي:

١ - يستحق الموظف معاشاً عند نهاية خدمته حتى بلغت خدمته المعيشية في التقاعد حسب وشريعته سنة على الأقل أو بلغت خدمته المدنية والعسكرية المعيشية في التقاعد حسب وشريعته سنة على الأقل ويجوز للموظف أن يطلب الإحالة على التقاعد ويحصل على المعاش بعد انقضاء مدة خدمته معيشية في أنظمة التقاعد لا تقل من عشرين سنة وشرط الوافدة على الإحالة من قبل الجهة المختصة التي تطلب حق التأمين لخدمة ذلك فإذا كان انتهاء الخدمة بسبب المناقطة الوظيفية أو الفصل بقرار من مجلس الوزراء أو بأمر سام - مالم ينص على أن الفصل بسبب تأديب - فهتحق الموظف معاشاً حتى بلغت مدة خدمته المعيشية في التقاعد حسب وشريعته سنة على الأقل ، أما الموظف الذي تنتهي خدمته بسبب وفاته أو مجزأاً بملوف من التقاعد فهتحق معاشاً حسبما تكون مدة خدمته .

٢ - إذا لم يبلغ مجموع مدة الخدمة المدنية والعسكرية المدة التي تعطى الحق في المعاش وللأساس نظام التقاعد المدني فتسوى الكفاية من خدمته المدنية وفق نظام التقاعد المدني وتساوي الكفاية من خدمته العسكرية وفق نظام التقاعد العسكري المعمول به وقت انتهاء خدمته إلا غيره ويصرف مجموع الكافتين من صندوق التقاعد المدني .

ثانيا - يعمل بالمادة (أولاً) لإعلاء اعتبار من تاريخ نفاذ نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤١) وتاريخ ١٤٢٩٢/٢/٢٦هـ وتلغى ما يتعارض معها .

ثالثا - تعدل المادة (٧) من نظام التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤١) وتاريخ ١٤٢٩٥/٤/٥هـ لتكون كما يلي :-

أ - يستحق العسكري عند إحالته على التقاعد معاشاً في الحالات الآتية :-

١ - إذا بلغت خدمته الفعلية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة ثمانية عشر عاماً

أو بلغت خدمته الفعلية العسكرية والكخدمة عشرين عاماً بحيث لا تقل الخدمة الفعلية

العسكرية عن ثنائي سنوات أو اكل خمسة وخمسين عاماً من العمر .

٢ - إذا بلغت خدمته الفعلية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة خمسة عشر عاماً

أو بلغت خدمته الفعلية العسكرية والكخدمة خمسة عشر عاماً بحيث لا تقل الخدمة الفعلية

العسكرية عن ثنائي سنوات وكانت إحالته على التقاعد بطلبه وموافقة الوزير أو كان قد فعل من

الخدمة لخدمة العمل ولذا لا تُلغى الخدمة العسكرية بشرط ألا يكون قد فعل بسبب غيابه

أو بحكم تأديبي أو فصل بقوة النظام لا ارتكابه جريمة من الجرائم .

٣ - إذا انتهت خدمته بسبب الوفاة أو المجز من العمل أو بلوغ سن التقاعد النظامي مهما كانت

سبباً في غيبته .

ب - إذا لم يبلغ مجموع خدمته العسكرية والكخدمة التي يستحق عنها معاشاً تقاعدي

الكافأة من خدمته العسكرية وفق نظام التقاعد العسكري ونسوى الكافأة من خدمته المدنية

وفق نظام التقاعد المدني المعمول به وقت انتهائها خدمته إلا غيره ويصرف مجموع الكالأتين من

جند في التقاعد العسكري .

رابعا - تلغى جملة (ولم يصرف للعسكري بسبب انتهائها معاش تقاعدي أو كفاة) من الفقرة (ب) للمادة

(١) من نظام التقاعد العسكري .

خامسا - يعمل بما ورد في المادة ثين ثالثاً ورابعاً من هذا المرسوم اعتباراً من تاريخ نفاذ نظام التقاعد

العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤١) وتاريخ ١٤٢٩٥/٤/٥هـ يلغى كل ما يتعارض

معهما من أحكام .

سادسا - على سكرتاري رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .



الرقم
التاريخ
للمشروعات



المملكة العربية السعودية
الأمارة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم ١٤٥٠ وتاريخ ١٤٠٣/١١/٢١ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٨٧٠/٢/٧ وتاريخ ١٤٠١/٢/١ هـ
حول طلب وزير المالية والاقتصاد الوطني بغطائه رقم ٤٠١/٢١٨ وتاريخ ١٤٠١/١١/١٥ هـ الموافقة على تعديل
المادة (١٨) من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤١/م وتاريخ ١٣٩٣/٧/٢٩ هـ والمادة
(٢) من نظام التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٤/م وتاريخ ١٣٩٥/٤/٥ هـ بالصيغة المقترحة
من قبل مجلس إدارة صندوق معاشات التقاعد بعد دراسته للتحاليل التي يكون فيها للشخص عدة مدنية وعدة
مكبرية لم تبلغ اى منها المدة التي تشمل الحق في الحصول على المعاش ولكن اذا جمعت المدة اصبحت الحق
في المعاش التقاعدي .

وبعد الاطلاع على محضر جمعية الخبراء رقم (١٢٣) وتاريخ ١٤٠١/١١/١١ هـ

بمقرر

اولا - تعديل المادة (١٨) من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤١/م وتاريخ ١٣٩٣/٧/٢٩ هـ بحيث تكون كما يلي :

١ - يستحق الموظف معاشاً عند نهاية خدمته متى بلغت خدمته المحسوبة في التقاعد عشرين سنة على الأقل او بلغت خدمته المدنية والمكبرية المحسوبة في التقاعد عشرين سنة على الأقل ويجوز للموظف ان يطلب الاحالة على التقاعد ويحصل على المعاش بعد انقضاء مدة خدمته بصورتها في انظمة التقاعد لا تقل من عشرين سنة وبشرط الموافقة على الاحالة من قبل الجهة المختصة التي تملك حق التعيين لئلا يبرح ذلك فاذا كان انتهاء الخدمة بسبب الغاء الوظيفة او الفصل بقرار من مجلس الوزراء او بامر سام عالم بنما على ان الفصل بسبب تأديبي - فيستحق الموظف معاشاً متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في التقاعد خمس عشرة سنة على الأقل . اما الموظف الذي تنتهي خدمته بسبب وفاته او عجزه او بوفاته من التقاعد فيستحق معاشاً مهما تكن مدة خدمته .

٢ - اذا لم يبلغ مجموع خدمتي الخدمة المدنية والعسكرية المدة التي تمنح الحق في المعاش وفقاً لنظام التقاعد المدني فتسوى الكفاية من خدمته المدنية وفق نظام التقاعد المدني وتسوى الكفاية من خدمته العسكرية وفق نظام التقاعد العسكري المعمول به وقت انتهاء خدمته الا غيرته ويصرف مجموع الكافيتين من صندوق التقاعد المدني .

ثانياً - يحل بالمادة (١) اولا (اثناء اعتباره من تاريخ نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٤١/م وتاريخ ١٣٩٣/٧/٢٩ هـ وتلغى ما يتعارض معها) .

ثالثاً - تعديل المادة (٢) من نظام التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٤/م وتاريخ ١٣٩٥/٤/٥ هـ لتكون كما يلي :



- ١ - يستحق العسكري عند إحالته على التقاعد معاشاً في الحالات الآتية :
 - ١ - إذا بلغت خدمته الفعلية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة عشرة عشر عاماً أو بلغت خدمته الفعلية العسكرية والبدنية عشرين عاماً بحيث لا تقل الخدمة الفعلية العسكرية عن ثلاثين سنوات أو أكل خمسة وخمسين عاماً من العمر .
 - ٢ - إذا بلغت خدمته الفعلية المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة عشرة عشر عاماً أو بلغت خدمته الفعلية العسكرية والبدنية خمسة عشر عاماً بحيث لا تقل الخدمة الفعلية العسكرية عن ثلاثين سنوات وكانت إحالته على التقاعد بطلبه وموافقة الوزير أو كان قد فعل من الخدمة لخدمة العمل وتقالاً لا تُلغى الخدمة العسكرية بشرط ألا يكون قد فعل بسبب مهابه أو بحكم تأديبي أو فصل بالسوء النظام لارتكابه جريمة من الجرائم .
 - ٣ - إذا انتهت خدمته بسبب الوفاة أو العجز عن العمل أو بلوغ سن التقاعد النظامي فيها كانت مدة خدمته .
 - ب - إذا لم يبلغ بسبب عدم خدمته العسكرية والبدنية البدلة التي يستحق عنها معاشاً تسوي الكفاية من خدمته العسكرية وفق نظام التقاعد العسكري وتسوي الكفاية من خدمته البدنية وفق نظام التقاعد الذي المعمول به وقت انعقاد خدمته الأخيرة ويصرف مجموع الكافيتين من صندوق التقاعد العسكري .
 - رابعا - تلغى جنية (ولم يصرف للعسكري بسبب انتهاءها معاش تقاعدي أو مكافأة) من الفقرة (ب) للمادة (١) من نظام التقاعد العسكري .
 - ج - حصل بها ورد في المادتين ثالثاً ورابعاً من هذا القرار اعتباراً من تاريخ نفاذ نظام التقاعد العسكري الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٤ وتاريخ ١٤/٥/١٣٩٥ هـ . يلغى كل ما يتعارض معها من أحكام .
 - سادساً - أحد مشروع مرسوم ملكي صورته مرفقة بهذا .
 - ولمادة كـ حصر .

نائب رئيس مجلس الوزراء